أهمية التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرارات
دراسة أستطلاعية لأراء عينه من مجمع الكليات التقنية
في جامعة السليمانية التقنية

پەیمان ڕفیق محمد[١]، ناجی افراسیاو فتاح[٢]

١ قسم تقنيات المالية و المحاسبية، الكلية التقنية الأدارية، جامعة السليمانية التقنية

٢ وحدة للشؤون العلمية والتعليم العالي ، الكلية التقنية الأدارية، جامعة السليمانية التقنية

ڕێکەوتی وەرگرتن: 21 نیسان ٢٠١٩، پەسەندکردن: 15 مایس ٢٠١٩، بڵاوکردنەوە: ٢٥ کانونی یەکەم ٢٠١٩

مافی چاپ و بڵاوکردنەوە © ٢٠١٩ پەیمان ڕفیق محمد، ناجی افراسیاو فتاح

الملخص:

تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً بأعتبارها أحد الركائز الأساسية التي تسعى لتوفير معلومات ذات ثقة وصحيحة للمدراء في كافة المستويات الأدارية للوصول الى القرار المناسب وفي الوقت المناسب، لذلك تعتبر تلك العملية من أصعب المسؤوليات في المؤسسات وذلك في ظل الظروف الأقتصادية التي تتسم بالحركية وفي ظل الأزمات والفضائح المالية، لذلك يجب على متخذي القرارات المالية الاعتماد على تقارير التدقيق الداخلي ، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى ألاهمية الذي يمكن ان يقوم به التدقيق الداخلي في صنع القرار في المؤسسات محل الدراسة وعلى هذا الأساس تم اختيار مجمع الكليات التقنية للجامعة السليمانية التقنية من اجل اثبات صحتها.

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: إن أكثر القدرات الشخصية تأثيراً على دور المدقق الداخلي هو التأهيل المستمر لهم، وهناك ضعف في فهم المدققين لدورهم في المؤسسة وقدرتهم على أنجاز الأعمال الموكلة إليهم، وكذلك تتعرض التدقيق الداخلي في المؤسسات الى ضغوطات داخلية في بعض الأحيان التي تحول دون مساهمتها الفعالة في عملية أتخاذ القرارات.

بناءا على النتائج المتوصل إليها ، تم اقتراح جملة من التوصيات أهمها: يجب على المؤسسات المبحوثة بتحسيس المدققين الداخليين بالدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في التقليل من الممارسات السلبية وحالات الغش مما ينعكس أيجابياً على عملية أتخاذ القرارات ، بأعتباره وسيلة داخلية هدفها مراقبة تصرفات الموظفيهم داخل المؤسسة ،اذ يجب على ممارسي المهنة وضع المصلحة العامة فوق كل الاعتبارات بعيداً عن التبعية للأدارة .

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، اتخاذ القرار، مجمع الكليات التقنية للجامعة السليمانية التقنية.

Abstract:

Internal audit plays an important role as one of the main pillars that seek to provide reliable and correct information to managers at all administrative levels in order to arrive at the appropriate and timely decision. Therefore, this process is considered one of the most difficult responsibilities in the institutions in light of the economic conditions that are dynamic and in crisis and financial scandals. Therefore, financial decision makers should rely on internal audit reports. This study aimed at identifying the role and importance of internal auditing in decision making in the institutions under study, on this basis, the Technical College Campus of Sulaymaniyah Technical University was chosen to prove its validity.

The study has reached to a number of results, the most important of which are: The most personal factors influencing the role of the internal auditors are their continuous qualifications. There is weakness in the auditors' understanding of their role in the institution and their ability to accomplish the tasks assigned to them. Which prevent their effective participation in the decision-making process .

Based on the results obtained, a number of recommendations were proposed. The most important of these recommendations are: Institutions should make the internal auditors sense the effective role that the auditing profession can play in minimizing negative practices and fraud which positively affects the decision making process, considering internal auditing to be a mean which it is aim is to watch employee’s behavior within institution, practitioners must put the public interest above all considerations away from dependence on management.

Keywords: Internal Audit, Decision Making, Technical College Campus of Sulaymaniyah Technical University

مقـــــــدمة:

لقد أدى النمو السريع في أنشطة الأعمال وكبر حجم المؤسسات وتعقد العمليات التي تقوم بها إلى زيادة الاهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة وظهور الحاجة إلى وجود التدقيق الداخلي كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية بفاعلية وكفاءة، وذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات الموضوعة وحماية الأصول والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية، بل ذهب الإهتمام بالتدقيق الداخلي إلى أبعد من ذلك واتسع نطاق استخدامها، فأصبح يعتمد عليها في تقييم فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة وكفاءة وأمانة العاملين فيها، كما أصبحت تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بمعلومات ذات مصداقية للأسترشاد بها في رسم الخطط وأتخاذ القرارات.

وعملية اتخاذ القرارات المناسبة والرشيدة من أصعب المسؤوليات في المؤسسات خاصة الإستراتيجية منها ولذلك فإن الإقبال على مثل هذه القرارات يحتاج إلى توفير معلومات موثوق منها وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي في المؤسسة كونه المصدر الأساسي الذي يستند إليه أصحاب القرار للحصول على المعلومات المؤكدة الخاصة بمختلف المصالح والتي ستستعمل لاحقاً في عملية اتخاذ القرارات .

المبحث الأول : منهجية البحث

تتمثل منهجية البحث في مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته فضلاً عن توضيح أسلوب البحث من حيث الوسائل التي أستخدمها الباحثان في جمع البيانات وتصميم أستمارة الأستبيان التي تعد الوسيلة الرئيسة لأختبار الفرضيات وذلك للتوصل الى المعلومات الضرورية المكملة للجانب التطبيقي.

أولاً: مشكلة البحث:

إن الإهتمام المتزايد بالتدقيق الداخلي من قبل المهنيين والباحثين لإيجاد أفضل الطرق والسبل لتطبيقه بطريقة فعاله وذلك لتزويد مختلف الأطراف المعنية بمعلومات دقيقة وذات مصداقية تمكنهم من أتخاذ القرارات على أسس معينة , ولذلك يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال طرح الأسئلة الأتية :

- هل للقدرات الشخصية للمدقق الداخلي له أثر على متخذي القرار؟
- ما مدى أدراك والوعي المسؤولين في المؤسسات البحوثة لأهمية التدقيق الداخلي ؟
- هل تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين عملية أتخاذ القرارات في المؤسسات المبحوثة؟

ثانياً:أهمية البحث:

تتجلى أهمية الموضوع في النقاط الأتية:

1- معرفة التأصيل النظري للتدقيق الداخلي ومختلف المعايير والقوانين التنظيميه كوظيفة داخل المؤسسة.

2- إن دراسة هذا الموضوع ترجع بالأساس إلى أهمية القرار السليم في المؤسسات الإقتصادية الذي يتيح للمؤسسة تحقيق أهدافها ويضمن استمراريتها.

3- توضيح دور وأهمية التدقيق الداخلي كأداة اتصال و تبادل المعلومات بين المستويات الإدارية في ترشيد واتخاذ مختلف القرارات خاصة القرارات المالية منها.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق ما يلي:

1- معرفة أهمية القدرات الشخصية للمدقق الداخلي وتأثيرها على متخذي القرار .

2- معرفة مدى أدراك ووعي المسؤولين في المؤسسات المبحوثة لأهمية التدقيق الداخلي .

3- توضيح أهمية التدقيق الداخلي ومساهمته في تحسين عملية اتخاذ القرارات.

رابعاً: فرضيات البحث :

تتمثل فرضيات البحث بالأتي :

1- توجد علاقة أرتباطية عند مستوى دلالة a=0.05 بين القدرات الشخصية للمدقق الداخلي وتأثيرها على متخذي القرار .

2- توجد علاقة أرتباطية عند مستوى دلالة a=0.05 بين أدراك ووعي المسؤولين في المؤسسات المبحوثة لأهمية التدقيق الداخلي .

3- توجد علاقة أرتباطية عند مستوى دلالة a=0.05 بين مدى مساهمة التدقيق الداخلي بأتخاذ القرارات .

المبحث الثاني

الإطار النظري للتدقيق الداخلي واتخاذ القرار

المحور الأول: الإطار الفكري والمفاهيمي للتدقيق الداخلي

تعد إدارة المؤسسات هي المسؤولة عن إعتماد الضوابط المحاسبية و الإدارية التي تتمثل في الاحتفاظ بالموجودات وبتصميم السجلات المالية بصورة تمكن من الاعتماد عليها و بتنفيذ العمليات بكفاءة معقولة وتتمكن الإدارة عادة من تنفيذ مسؤولياتها بالاستعانة بإدارة التدقيق الداخلي التي نحاول تحديد مفهومها وتطورها وأهدافها كالآتي:

أولاً / مفهوم وتطور التدقيق الداخلي :

التدقيق الداخلي هي وظيفة رقابية تمارس في المؤسسات المختلفة منذ قرون مضت و هي تنبع من الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة و تتأثر بأهدافها و تتطور مع تطورها، و لقد نشأ الطلب على التدقيق الداخلي نتيجة الحاجة لوجود وسيلة تحقق مستقلة بغرض الحد من الغش و الأخطاء في السجلات المحاسبية و بغرض حماية الأصول [1] .

ونظرا لأن اهتمام الإدارة في الماضي كان ينصب أساساً على حماية الأصول وبالاحتفاظ بتسجيلات مالية دقيقة و الالتزام بالسياسات و الإجراءات الموضوعة و الحد من حالات الغش فقد كان ينظر لوظيفة التدقيق الداخلي على أنها امتداد لعمل التدقيق الخارجي، و أدت هذه النظرة الضيقة لمجال عمل المدقق الداخلي إلى التركيز على الجوانب المالية فقط للعمليات وأنشطة المؤسسة وكان المدقق الداخلي في ذلك الوقت يلعب دوراً محدوداً لذلك لم تكن هناك حاجة لإنشاء نشاط مستقل على شكل قسم أو إدارة للتدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

ولقد أدى النمو المطرد في أنشطة الأعمال و كبر حجم المؤسسات، و تعقد العمليات التي تقوم بها، إلى زيادة الاهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة و ظهور الحاجة إلى وجود التدقيق الداخلي كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية بفاعلية و كفاءة، و ذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات الموضوعية وحماية الأصول والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية و ما تحتوي عليه من بيانات و تقييم كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة و كفاءة العاملين فيها إذ ترتب على ذلك الاعتراف بالدور الذي تلعبه التدقيق الداخلي كوظيفة رقابية تمتد إلى كل الجوانب المالية و التشغيلية في المؤسسة واتسع نطاق استخدامها و أصبحت تستخدم كأداة لفحص و تقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية و مد الإدارة العليا بالمعلومات و متابعة العمليات كل هذا من شأنه أن يزيد من الوثوق في مخرجات نظام التدقيق الداخلي و الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار.

وقد عرفت منظمة العمل الفرنسية التدقيق على أنه "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية اصدار حكم معلل ومستقل، إستنادا إلى معايير التدقيق، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم" [2].

---

1) عمر شريقي ، التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، مذكرة غير منشورة ، 2011-2012 ،ص 5- 6.

2) مسعود صديقي، وأحمد نقار ،المراجعةالداخلية، مطبعة مزواره ، الطبعة الأولى، الوادي، الجزائر ، 2010، ص 8 .

وتعددت التعريفات التي تناولت التدقيق الداخلي وتطورت بحسب التطور الذي لحق بهذه الوظيفة وأبرزها ماصدر عن معهد الأمريكي للمدققين الداخليين "IIA" فقد جاء فيه بأنه نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية و المالية والعمليات الأخرى من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة داخل التنظيم للقيام بالمسئوليات المنوطة بها بدرجة عالية من الكفاءة و ذلك عن طريق توفير التحليل و التقييم و التوصيات و المشورة و المعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم تتدقيقها[3].

كما عرفت التدقيق الداخلي بأنها حلقة من حلقات الرقابة الداخلية و أداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة حول سيرورة العمليات المحاسبية و المالية و العمليات التشغيلية الأخرى.

كما عرف التدقيق الداخلي على أنه وظيفة مستقلة تنشأ داخل تنظيم معين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم ،ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات[4].

و كما عرفه معهد المدققين الداخليين على أنه وظيفة داخلية تابعة لأدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي لأقامة الرقابة الأدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الأدارة وللعمل على حسن أستخدام الموارد بما يحقق الكفاية الأنتاجية القصوى ويؤكد على ما تقدم المفهوم الذي وضعته لجنة معايير المحاسبة التابعة للأتحاد الدولي للمحاسبين بأنه تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسة كخدمة للوحدة وتشمل وظائفها الفحص ، التقييم والمراقبة لمدى كفاية وفعالية الأنظمة الرقابية الداخلية والمحاسبية[5].

من خلال هذه التعاريف المختلفة حول التدقيق الداخلي يمكن إعطاء تعريف شامل له إذ نعدها بأنها وظيفة مستقلة داخل المؤسسة يقوم بها شخص أو أشخاص تابع للمؤسسة، حيث تتمثل نشاطات هذه الوظيفة في القيام بعملية الفحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مديرية المؤسسة بقصد مراقبة وتسيير المؤسسة، و التدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، وأن العمليات شرعية والمعلومات صادقة وأن التنظيمات فعالة والهياكل واضحة و مناسبة، و كذلك مساعدة إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها المسطرة.

ومنه نستنتج بأن التدقيق الداخلي يتصف ببعض السمات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص وتقييم جميع الأنشطة في المؤسسة.
- وظيفة مستقلة عن بقية الأنشطة والعمليات التي تخضع لفحص وتقييم التدقيق الداخلي وهذه الاستقلالية تدل على موضوعية نتائج المدقق الداخلي ومدى قبولها والاعتماد عليها.
- أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والاجراءات الادارية المرسومة.
- تعد وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازم ادخالها.

---

3) خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2006 ، ص35.

4) فتحي رزق السوافيري والأخرون، الأتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002 ، ص25.

5) أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء، 1999، ص 26.

ثانياً / أهمية التدقيق الداخلي:

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة الى خدمة جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافاً داخلية أو خارجية إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية وعليه يمكن الوقوف على أهمية التدقيق الداخلي من خلال النقاط التالية: [1]

1- تجنب التكاليف المرتفعة التي يتطلبها تنفيذ مراجعة مستمرة من قبل المدققين الخارجيين حيث أن وجود للمدقق الداخلي التي تقوم بعملها بالشكل الصحيح يقلل إلى حد كبير من عمل المدقق الخارجي ويختصر له وقته وتكاليفه.

2- كون المدققين الداخليين يطلعون على جميع الأعمال باعتبارهم مستخدمين بشكل دائم لدى المؤسسة فإن عملهم هذا يسمح لهم بالتعامل مع كافة المستويات في المؤسسة.

3- العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفايتها حتى يتسنى لمستعمليها اتخاذ القرارات السليمة وتخفيض المخاطر[2].

4- إعطاء مصداقية لما تقدمه المؤسسة من بيانات ومعلومات محاسبية لمالكي المؤسسات والمساهمين للأتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط.

5 - التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية ويصبح التدقيق الداخلي أداة رقابية هامة تساعد الأدارة العليا على مواجهة الظروف. ويجب أن تراعى استقلالية شعبة التدقيق الداخلي بشكل تام و أن تكون مربوطة كل مباشر مع الإدارة العليا الذي من مسؤولياتها متابعة أمور المؤسسة و إصدار التعليمات و وضع الضوابط و الأنظمة وإصدار القرارات الإستراتيجية و يمكن أن يظهر لنا موقع قسم أو شعبة التدقيق الداخلي من خلال الشكل التالي:

الشكل (1)

موضع التدقيق الداخلي داخل الهيكل التنظيمي

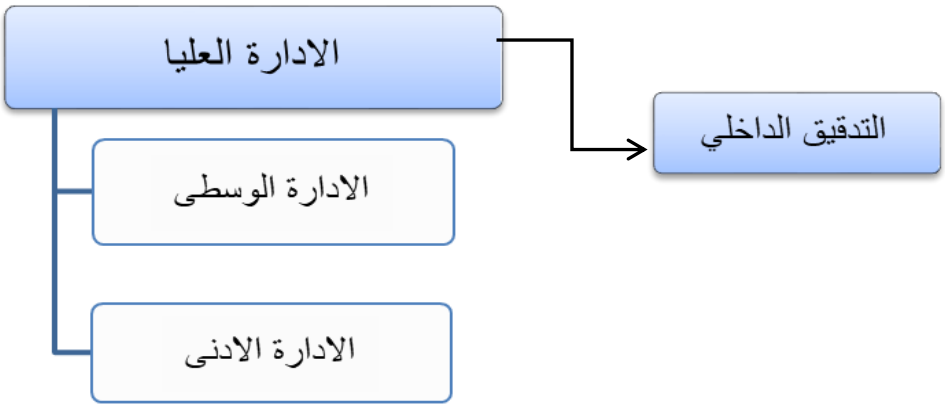

المصدر: مسعود صديقي ،أحمد نقار، المراجعة الداخلية،2010،ص93

1) لطفي شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 ، ص 65.

2) مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية،عمان، الأردن،2010،ص 30.

إن أداء المدقق الداخلي لمهامه لا يمكن أن نتصور اكتمالها إلا في ظل تمتعه باستقلالية تامة عن باقي الوظائف إذ تعد استقلالية المدقق الداخلي أحد المعايير الهامة للتدقيق و هذا المعيار ضروريا لكفاءة تنفيذ برنامج التدقيق و لكن كيف يتسنى تحقيق هذا الاستقلال للمدقق الداخلي و هو موظف داخل المؤسسة يقوم بتقديم خدماته للإدارة العليا، ففي ظل العلاقة الوظيفية للمدقق الداخلي لا يمكن أن يتحقق الاستقلال الكامل و من ثم يتحول الأمر إلى تحقيق نوع من الاستقلال في الوضع التنظيمي للمدقق الداخلي بالنسبة للإدارات و الأقسام بالمؤسسة و الوضع الأمثل هو أن يتبع المدقق الداخلي تنظيم الإدارة العليا للمؤسسة ومن مقتضيات الاستقلال أن يكون المدقق الداخلي بعيدا عن وضع السياسة و الإجراءات و إعداد السجلات أو الارتباطات أو أي عمل تنفيذي آخر يكون من الطبيعي أن يتولى مراجعته و تقييمه فيما بعد و في ظل هذا الوضع يقدم تقاريره لمجلس الإدارة أو الادارة العليا وكذلك معالجة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة [1] .

ثالثاً / أهداف التدقيق الداخلي:

لقد قام معهد المدققين الأمركيين في معرض تحديده لأهداف التدقيق الداخلي بتأكيد ضرورة أن تشتمل هذه الأهداف على تقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية والتنظيم الأداري والضوابط العامه للأعمال وفعاليتها وفيما يلي أهم أهداف التدقيق الداخلي وهي:[1]

1- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الإنحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

2- مراجعة الألتزام بالسياسات والأجراءات والقوانين واللوائح داخل المؤسسة.

3- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة وذلك عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

4- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

5- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.

6- المساعدة في الأمتثال للقوانين وتقديم التقارير بشكل مستقل للمدقق الخارجي.

7- حماية أصول المؤسسة وتقييم ومراقبة المخاطر .

8- التأكد من صحة المعلومات المقدمة للأدارة للأسترشاد بها في رسم الخطط وأتخاذ القرارات وتنفيذها.

---

1) محمد السيد سرايا، عبد الفتاح الصحن، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998،ص194 .

1) محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،منشورة، جامعة الجزائر 2010 -2011 ، ص 20 .

رابعاً / أنواع التدقيق الداخلي

تقسم التدقيق الداخلي إلى خمسة أنواع هي كالأتي: [2]

1- التدقيق الداخلي التشغيلي: يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الادارة على حل مشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك نهج عمل واقعية فقد يشمل تدقيق العمليات تقييما كاملا للنظام وقد يكشف عن مشاكل هامة في مجال العمليات على سبيل المثال تدقيق المشتريات، الأصول الثابتة، المستودعات وغير ذلك .

2- التدقيق المالي: يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الإعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول وفق درجة المخاطر يتم تحديد نوعية التدقيق أهو مسبق أم لاحق.

3- تدقيق نظم المعلومات: إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومفيدة.

4- تدقيق الأداء: إن الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الإلتزام بالأنظمة والقوانين.

5- التدقيق البيئي: يهدف التدقيق البيئي إلى قياس مدى الإلتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه المؤسسة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها وحماية البيئة من الإستنزاف أو الإنقراض.

خامساً / معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي:

يتكون الاطار العام لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي التي وضعها معهد المدققيين الداخلين سنة 2003 و اصبحت نافذة اعتبارا من سنة 2004 من مجموعتين هما:

أولاً- معايير السمات:"سلسلة الالف": وهي عبارة عن مجموعة مكونة من اربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققيين الداخلين, و التي تتناول سمات و صفات المؤسسات والافراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي, و شملت على الاهداف و الصلاحيات و المسؤوليات ،الاستقلالية و الموضوعية, البراعة و بدل العناية, الرقابة النوعية و برامج التحسين وهي كمايأتي [1] :

1- معيار رقم 1000: الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي و الغرض من السلطات الممنوحة لهم ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من اعلى سلطة في الؤسسة.

2- معيار رقم 1100: الاستقلالية بالنسبة لانشطة التدقيق الداخلي, والموضوعية في تأدية هذه الانشطة و في ابداء الرأي النهائي للمدققيين.

---

2) خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص 35 .

1) فتحي رزق السوافيري واخرون: الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 102.

3- معيار 1200: البراعة في أداء المدقق الداخلي لانشطة التدقيق الداخلي, و بذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.

4- معيار رقم 1300: على المدير التدقيق الداخلي أن يضع برنامج للرقابة النوعية و برنامج للتحسين.

ثانياً- معايير الاداء:"سلسلة الألفين": وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة عن معهد المدققيين الداخلين و التي تصف أنشطة التدقيق الداخلي, و تضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها أدائها, و شملت نشاط التدقيق الداخلي (خطة سنوية)، طبيعة العمل, تخطيط للمهمة , تنفيذ المهمة , ايصال النتائج, مراقبة و رصد مراحل الانجاز, و قبول الادارة المخاطر.

1- معيار رقم 2000: ادارة نشاط التدقيق الداخلي و تقع على عاتق مسؤولية مراقبتها على مدير التدقيق بالمؤسسة و يجب أن تتميز بالكفاءة و الفعالية من أجل خلق قيمة مضافة.

2- معيار رقم 2100: طبيعة عمل التدقيق الداخلي يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم و المساهمة في تحسين أنظمة ادارة المخاطر و الرقابة الداخلية و الحوكمية.

3- معيار 2200: تخطيط مهمة العمل هذه المعيار تتناول أهم الاعتبارات التي يجب أن يأخذها المدقق عند التخطيط لمهمة المدقق من حيث تحديد الاهداف و نطاق العملية.

4- معيار 2300: أداء مهمة المهمة اذ ينبغي على المدققيين الداخلين ان يقوموا بتحديد و تحليل و تقييم و تسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.

5- معيار 2400:توصيل النتائج ينبغي على المدقق الداخلي ان يقوم بأيصال نتائج التدقيق بالوقت و الطريقة المناسبة[1].

6- معيار 2500: متابعة التقدم و هذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن يكون حريصاً وأن يؤسس نظام للعمل ويتولى مسؤوليته الحفاظ عليه و مراقبته وايصال النتائج للادارة.

7- معيار 2600: قبول ادارة المخاطر, بما أن تقوم وتحسين ادارة المخاطر أصبح نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار 2120 ينبغي على مدير قسم التدقيق في المؤسسة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر وإذا أحس أنه أعلى من المستوى الذي يمكن للمؤسسة أن تتحمله عليه أن يناقش الموضوع مع الادارة العليا , واذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الادارة للتوصيل للحل المناسب[6].

---

1) فتحي رزق السوافيري مسعود درواسي ، ضيف الله محمد الهادي ، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والأداري ، مداخلة في الملتقى الوطني حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والأداري ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2012، ص 9.

6) شادي صالح البيجرمي ، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق،2012،ص53.

المحور الثاني: عملية اتخاذ القرار وأثر التدقيق الداخلي على تلك العملية

يعتبر عملية أتخاذ القرارات من أهم العناصر وأكثرها أثراً في حياة الأفراد والمؤسسات والمنظمات والدول حيث يعد القرار جوهر العملية الأدارية ووسيلتها الأساسية في تحقيق أهداف المؤسسة على مستوى كل القطاعات وتعد عملية أتخاذ القرارات مهمة وحساسة في المؤسسة حيث أن أي خطأ قد يكلف المؤسسة تكاليف أضافية ومن هذا يمكن القول أن التدقيق الداخلي يلعب دورا هاماً في عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومات لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية اتخاذ القرار.

أولاً / تعريف القرار

أنه عملية أتخاذ القرار هو عملية عقلانية تتبلور في الإختيار بين البدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة [7]، ويعرف أيضاً بأنه العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول الى قرار معين، أي الاختيار والتفضيل للبدائل أو الامكانيات المتاحة، حيث ان اساس اتخاذ القرار وجود بدائل التي تؤدي بدورها الى ايجاد مشكلة تتمثل في الاختيار بين تلك البدائل [8]، اما من ناحية المحاسبية والمالية فيعرف القرار المالي بأنه اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية [9].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن إتخاذ القرارات هو عملية منظمة وموضوعية وبعيدة كل البعد عن العواطف ومبنية على أسس علمية ودراسة وتفكير موضوعي للوصول إلى قرار مناسب أو مرضي وهذا الأخير يعرف على أنه حالة تحكيم عقلية تسبق التصرف.

الحقيقة أنه لا يمكن الحكم تماماً على سلامة وجودة القرار دون توفر ما يسمى بالنظرة الخلفية هذا يعني أنه بعد وضوح نتائج القرار يتم طرح التساؤل التالي: لو عدنا إلى الوراء لوجدنا أن القرار الذي أتخذ كان الأفضل في ضوء المتغيرات التي كانت قائمة إذا فإن هذا القرار يكون جيدا على العكس من ذلك إذا قيل لو أخذ قرار آخر كانت النتيجة ستكون أفضل، عندئذ يكون القرار إما سيئاً أو على الأقل لم يكن أفضل القرارات.

إن النظرة الخلفية وإن كانت هي الطريقة الأكثر شيوعاً إلا أن هذه الطريقة معناها الحكم على القرار وتقييمه بعد فترة زمنية من صدوره وفي ظروف تختلف عن الظروف التي تم فيها صدور

القرار، علاوة على الإتجاه الغريزي للإنسان نحو الدفاع عن أفعاله وإلقاء مسؤولية الفشل على الآخرين [10] .

---

2) محمد الصيرفي، القرار الأداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2008 ، ص 5.

8) نصر كاسر المنصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد، عمان، 2006، ص 30.

9) ابراهيم عبد الواحد نائب واخرون: نظرية القرارات (نماذج واساليب كمية محسوبة)، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2001، ص 33-34.

10) مليكة زغيب والياس بوجعادة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ابريل 2009، ص 15.

ويختلف القرارات باختلاف المركز الإداري الذي يصدر منه ، والصلاحيات التي يتمتع بها متخذ القرار والبيئة التي يعمل بها وتنقسم القرارات حسب معايير معينة كما هو مبين من خلال العناصر التالية:

الجدول (1)

تصنيفات القرارات

حسب الوظائف	اهمية القرار (المستوى التنظيمي)	امكانية برمجتها	البيئة التي يصنع فيها القرار	المشاركة في اتخاذها
1- قرارات تتعلق بالمورد البشري. 2- قرارات تتعلق بالوظائف الادارية. 3- قرارات تتعلق بالانتاج. 4- قرارات تتعلق بالتسويق 5- قرارات تتعلق بالتمويل	1- قرارات استراتيجية تتخذها الادارة العليا. 2- قرارات تكتيكية تتخذها الادارة. 3- قرارات تنفيذية او تشغيلية حسب مستوى الذي تصدر عنه.	1- قرارات مبرمجة 2- قرارات غير مبرمجة 3- قرارات روتينية.	1- قرارات في حالة التأكد . 2- قرارات تحت ظروف المخاطرة . 3- قرارات في حالة عدم التأكد .	1- قرارات فردية (شخصية) 2- قرارات جماعية (تنظيمية)

المصدر: مليكة زغيب والياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، ابريل 2009، ص 15.

وإن الطريقة الأخرى للحكم على جودة القرار تتمثل في الحكم ليس على القرار نفسه بل على الكيفية التي صدر بها القرار طبقاً لهذه الطريقة فإن القرار الجيد هو القرار الذي يتخذ على أساس رشيد وبطريقة منهجية أي أن هناك خطوات منطقية ينبغي إتباعها للوصول إلى القرارات الجيدة

وهذه الخطوات يمكن سردها فيما يلي [11]:

1- تحليل وتشخيص الموقف
2- تحديد البدائل
3 - تقييم البدائل
4 - إختيار البديل الأفضل
5 - تنفيذ البديل الذي تم إختياره
6- تقييم النتائج

11) الوافي الطيب، نظام المعلومات وأثره على عملية أتخاذ القرارات ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير،الجزائر، عدد 10، 2010، ص 113.

تلعب التدقيق الداخلي أدوار مهمة في كل خطوة من خطوات عملية إتخاذ القرارات بحيث تساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم إستعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارات ذات جودة وفعالية، وبالموازاة مع خطوات عملية إتخاذ القرار فإن التدقيق الداخلي لها دورة حياة يكون أخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لإتخاذ القرارات كما مبين أدناه:

الشكل (2)

دورة حياة عملية التدقيق الداخلي

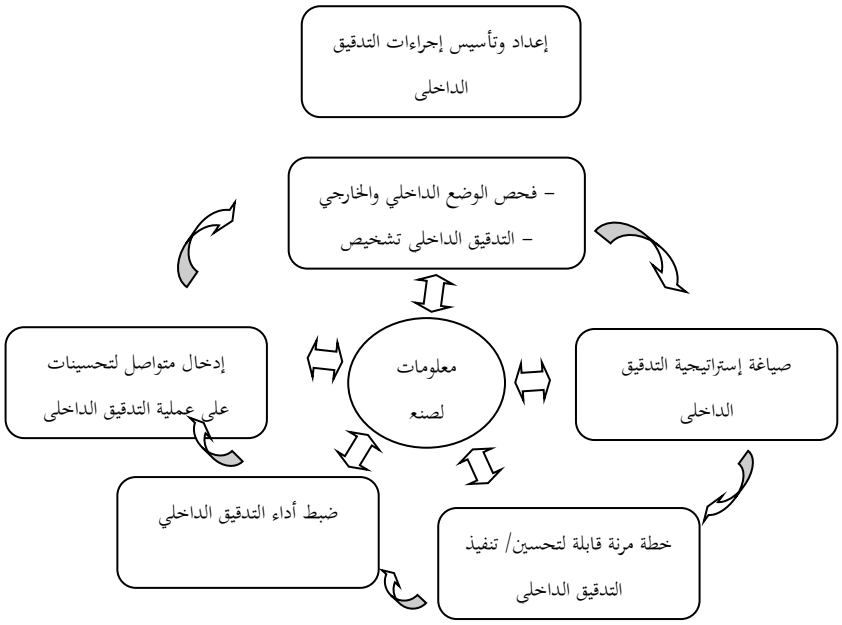

Source: Protiviti Independent Risk Consulting, Technology International Audit-Diagnostic Review, p73, 2004.

ثانياً: أثر التدقيق الداخلي على اتخاذ القرارات

يتم المساهمة في عملية صنع القرار من خلال هذه الدورة حسب كل مرحلة حيث أن المعلومة التي قد تم تأهيلها والتوصل إليها هي إما اكتشاف مشكلة أو تحديد مجموعة من البدائل أو المساعد على اختيار أفضلها هذا يعني أن هناك مساهمة للتدقيق الداخلي في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار والتي تطرقنا اليه سابقاً.

هناك دور للتدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات وهذا من خلال المساعدة في اكتشاف المشاكل المحيطة والمتواجدة في المؤسسة حتى يتسنى لها مواجهتها قبل أن تصطدم بها بمعنى أن التدقيق الداخلي يساعد المؤسسة في تحديد الأخطار التي من الممكن مواجهتها مهما كان نوعها ومن أي جهة كانت من الخارج المحيط أو الداخل كما أنها تحدد طريقة التصرف مع كل خطر حسب نوعه.

تعتبر عملية اتخاذ القرار من اهم أنشطة المؤسسة لأنها نقطة البدء والانطلاق بالنسبة لجميع الأنشطة الأخرى داخل المؤسسات وخارجها لان الركيزة الأساسية لنجاح تسيير وادارة المؤسسة هو اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وبما ان متخذ القرار يتعرض للضغوطات سواء من داخل او خارج المؤسسة في اتخاذ قراراته من هنا ظهر دور التدقيق

الداخلي في مساعدة متخذ القرار على اداء عمله حيث يساعد التدقيق الداخلي على إيجاد الثغرات واقتراح الحلول الممكنة كما يساعد على تنفيذ القرارات المتخذة بما يضمن فعالية وكفاءة لهذه القرارات، هذا الامر جعل التدقيق الداخلي أداة مساعدة على تدعيم وتفعيل اتخاذ القرارات، أي وجود علاقة طردية بين التدقيق الداخلي والقرارات اذا توفرت المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي.

أصبح متخذو القرارات المالية في المؤسسة يعتبرون المدققين الداخليين مستشارين لهم يستشيرونهم باقتراحاتهم عليهم بالنسبة للطرق والأساليب والمناهج والبدائل الفعالة حسب كل قرار فالتدقيق الداخلي يوفر نوع من المصداقية والموثوقية للبيانات والمعلومات التي يعتمد عليها متخذ القرار المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية، كما ان للتدقيق الداخلي رؤية يمكن إعتمادها في إختيار البديل الأكثر ملاءمة ، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال الشكل التالي:

الشكل (3)

التعاون المحتمل بين التدقيق الداخلي والإدارة

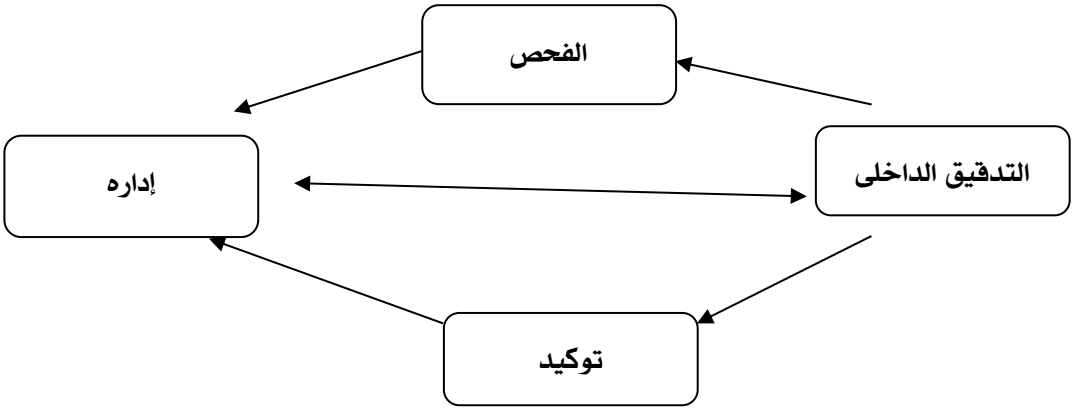

Source: Danar, Hermanson and Larry E, Ritten Berg, Art.Cit, P 59, 2005.

الجانب العملي

بعد أن تم التطرق في المباحث السابقة الى الجانب النظري للدراسة ومنهجيته، سيخصص هذا المبحث الى تحليل نتائج البيانات الوارده فى أستماره أستبيان وأختبار فرضيات الدراسة بأستخدام البرنامج الأحصائي (SPSS)، وأستخدم عدد من الأساليب الأحصائية من أجل توظيف البيانات المجمعة لخدمة أغراض الدراسة .

مجتمع وعينة الدراسة

أجريت الدراسة في مجمع الكليات التقنية للجامعة السليمانية التقنية والتي تتكون من أربع الكليات وهي(الكلية الهندسة التقنية ، الكلية الأدارة التقنية ، الكلية الصحة التقنية ، الكلية التقنية المعلوماتية) روعي في أختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على الحكم فيما يتعلق بمدى دور وأهمية التدقيق الداخلي في اتخاذ القرار ، إذ شملت هذه الدراسة عينة من المدققين ومحاسبي الكليات.

وبلغت عدد الأستبيانات الموزعة على عينة الدراسة (55) إستمارة وعاد منها (46) إستمارة من مجموع الاستمارات الصالحة للتحليل وبذلك يكون معدل الاستجابة (83.64%) وهذة النسبة تعد مقبولة لتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة الى الجزئين وهي :

الجزء الأول : شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من سبعة فقرات ، أما **الجزء الثاني:** يناقش فرضيات الدراسة وقد تم تقسيمه الى ثلاثة محاور كما يلي :

- **المحور الأول :** تؤثر القدرات الشخصية للمدقق الداخلي على متخذي القرار، ويتكون من (7) فقرات.
- **المحور الثاني :** مدى أدراك والوعي المسؤولين في الكليات لأهمية التدقيق الداخلي ، ويتكون من (7) فقرات.
- **المحور الثالث :** مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي أدارة الكليات في أتخاذ القرارات ويتكون من (7) فقرات.

وبذلك يكون مجموع أسئلة الدراسة (21) سؤالً وأعطيت لكل سؤال خمسة بدائل من إلاجابات وفقاً لمدرج ليكرت من **غير موافق بشدة** إلى **موافق بشدة**، وأعطي لكل سؤال وزن يتدرج من واحد حتى خمسة.

أولاً: عرض خصائص عينة الدراسة

1- الجنس :

يبين الجدول (2) أن نسبة الآناث من عينة الدراسة تفوق نسبة الذكور،أذ بلغت نسبة الأناث 60.87% ، بينما بلغت نسبة الذكور 39.13% .

الجدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
أنثى	28	%60.87
ذكر	18	%39.13
المجموع	46	%100

المصدر: من أعداد الباحثان أعتماداً على الاستبيان

2- العمـــــر:

يبين الجدول (3) أن 30.4% من عينة الدراسة قد بلغت أعمارهم أقل من 30 سنة، و41.3%من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم مابين 30- 40 سنة و 28.3% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم أكثر من 40 سنة.

الجدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30	19	%30.4
من 30 – 40	14	%41.3
أكثر من 40	13	%28.3
المجموع	46	%100

المصدر: من أعداد الباحثان أعتماداً على الاستبيان

3- التحصيل العلمي :

يبين الجدول (4) أن أغلبية العينة من الحاصلين على شهادة البكالوريس بنسبة 58.7% و 28.26% من أفراد العينة هم من حاملي شهادة الدبلوم و8.70% من حاملي شهادة الثانوية، أما نسبة حاملي شهادة أخرى كانت 4.34%.

الجدول (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
الثانوية	2	%8.70
دبلوم	13	%28.26
البكالوريس	27	%58.7
ماجستير	0	0
أخرى	4	%4.34
المجموع	46	%100

المصدر: من أعداد الباحثان أعتماداً على الاستبيان

4- التخصص العلمي :

يبين الجدول (5) أن 76.1% من عينة الدراسة من ذوي التخصص العلمي " المحاسبة" ، 15.22% من العينة تخصصهم العلمي " أدارة أعمال"، و8.70% من العينة تخصصهم العلمي" أقتصاد "، و 8.70% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " تخصصات أخرى ".

الجدول (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	35	%76.1
أدارة أعمال	7	%15.22
أقتصاد	2	%8.70
أخرى	2	%8.70
المجموع	46	%100

المصدر: من أعداد الباحثان أعتماداً على الاستبيان

5- المنصب الوظيفي :

يبين جدول (6) أن 10.9% من عينة الدراسة المنصب الوظيفي لهم" مدير شعبة التدقيق الداخلي " ، و28.2% من عينة الدراسة المنصب الوظيفي لهم " مدقق الداخلي "، و 10.9% من عينة الدراسة المنصب الوظيفي لهم من" مدير شعبة المالية "، و50% من عينة الدراسة المنصب الوظيفي لهم من " موظفو الشعبة المالية " .

الجدول (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير شعبة التدقيق الداخلي	5	%10.9
مدقق الداخلي	13	%28.2
مدير شعبة المالية	5	%10.9
موظفو الشعبة المالية	23	%50
المجموع	46	%100

المصدر: من أعداد الباحثان أعتماداً على الاستبيان.

6- عدد سنوات الخبرة العملية:

يبين جدول (7) أن 32.6% من عينة الدراسة لديهم خبر مهنية تزيد عن 15 سنة، و28.26% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم من "5- 10 سنوات" ، و 26.1% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم من "10-15 سنوات"، و 13.04% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم "أقل من 5 سنوات".

الجدول (7)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	6	%13.04
من 5 - 10	13	%28.26
من 10 - 15	12	%26.1
من 15 فأكثر	15	%32.6

المجموع	46	%100

المصدر: من أعداد الباحثان أعتماداً على الاستبيان.

7- عدد الدورات التدريبية في مجال المحاسبة و التدقيق:

يبين جدول (8) أن 58.7% من عينة الدراسة لم يلتحقوا بأي الدورات في مجال المحاسبة و التدقيق ،و30.44% من عينة الدراسة التي التحقوا بدورة واحدة في مجال المحاسبة و التدقيق ، و6.52% من عينة الدراسة التي التحقوا بدورتان في مجال المحاسبة و التدقيق، و 4.35% من عينة الدراسة التي التحقوا أكثر من دورتان في مجال المحاسبة و التدقيق.

الجدول (8)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في المحاسبة و التدقيق

عدد الدورات	التكرار	النسبة
ولا دوره	27	%58.7
دورة واحده	14	%30.44
دورتان	3	%6.52
أكثر من دورتان	2	%4.34
المجموع	46	%100

المصدر: من أعداد الباحثان أعتماداً على الاستبيان.

ثانياً: تحليل البيانات وأختبار الفرضيات

تم تقسيم الجزء الثاني من الأستبيان الى ثلاثة المحاور، وكل المحور يختص بفرضية واحدة من فرضيات الدراسة، وأستخدم أختبار (كولمجروف سمرنوف) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو أختبار ضروري في حالة أختبار الفرضيات، لأن معظم الأختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول (9) نتائج الاختبار لكل المحاور حيث تبين أن قيمة الاختبار z أصغر من قيمة z الجدولية 2.08وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب أستخدام الأختبارات المعلميه.

الجدول (9)

أختبار التوزيع الطبيعي لكل محاور

الرقم	المحور	عدد الفقرات	قيمة الأختبار z	مستوى الدلالة
1	مدى أثره العوامل شخصية للمدقق الداخلي على متخذي القرار.	07	0.192	0.000
2	مدى أدراك والوعي المسؤولين في الكليات لأهمية التدقيق الداخلي.	07	0.177	0.000

3	مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي أداره الكليات لأتخاذ القرارات.	07	0.139	0.000
	جميع محاور الاستبيان	21	38	0.000

المصدر : من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

تم أستخدام أختبارT للعينة الواحدة (One sample T-Test) لتحليل فقرات الاستبيان، وتكون الفقرة أيجابية بمعنى أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمةT المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والمعدل النسبي أكبر من 60٪)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لايوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والمعدل النسبي أقل من 60٪)،وتكون أراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من0.05، ولتحليل الاجابات والتى مقسمة الى الثلاثة المحاور المذكورة سابقاً، وكل محور متعلق بفرضية واحدة من فرضيات الدراسة وكانت نتيجة التحليل لاجابات عينة الدراسة على فقرات الجزء الثاني على النحو التالي:

1- **تحليل فقرات المحور الاول:** يتضمن هذا المحور سبعة فقرات ، وتمثل كل فقرة عامل من العوامل الشخصية للمدقق الداخلي وذلك بهدف قياس الفرضية الأولى والتي تنص على أنه (تؤثر العوامل الشخصية للمدقق الداخلي على متخذي القرار) .

الجدول (10)

"أثر ودور القدرات الشخصية للمدقق الداخلي على متخذي القرار"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	بذل العناية المهنية عند أداء مهام التدقيق الداخلي.	3.911	1.25129	0.7822	10.062	0.000
2	تتوفر الخبرة العملية بالتدقيق الداخلي .	3.733	1.28837	0.7466	7.863	0.000
3	التأهيل والتطوير المستمر للمدقق الداخلي.	4.0628	1.16358	0.81256	12.624	0.000
4	تتوفر المؤهلات العلمية لدى المدقق الداخلي.	3.9738	1.23729	0.79476	10.877	0.000
5	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية.	3.9738	1.22446	0.79476	10.991	0.000
6	معرفة المدقق الداخلي بأساليب الأدارة وتقنياتها.	3.9267	1.21606	0.78534	10.532	0.000

7	المهارات التحليلية لدى المدقق الداخلي.	3.4188	1.48411	0.68376	3.900	0.000
جميع فقرات المحور		3.9719	0.94565	0.79438	14.204	0.000

المصدر : من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول (10) الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول بأن أكثر العوامل تأثيراً هو العامل رقم (3) بلغ المعدل النسبي 81.256 % ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على الحاجة الماسة لدى المدققين الداخلين للتأهيل والتطوير المستمر من خلال لدورات متخصصة في مجال عملهم وما يستجد فيه وهذا مأكدةُ عينة الدراسة في المحور الأول للمعلومات الشخصية بأن نسبة58.7% من عينة الدراسة لم يلتحقوا بأي الدورات في مجال المحاسبة و التدقيق ،وكما جاء في المرتبة الثانية كل من العامليين رقم (4،5) بلغ المعدل النسبي79.476% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يؤكدة أغلبية عينة الدراسة يجب توفير المؤهلات العلمية لدى المدقق الداخلي ومن المستحسن أن يكون من الأختصاصات المالية والمحاسبية وكما يجب أن يكون لة معرفة كاملة وكافية بالمعايير المحاسبية والتدقيقية لكي يستطيع أن يوفر للأدارة العليا المعلومات بشكل دقيق ومنظم ويساهم بشكل فعال في أتخاذ القرارات، أما العامل أقل أهمية حسب عينة الدراسة مقارنة بالعوامل الأخرى وبالرغم من أهمية هذا العامل من وجهة نظر الباحثان هو العامل رقم (7) بلغ المعدل النسبي68.376% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 والذي ينص يجب توفير المهارات التحليلية لدى المدقق الداخلي عندما يقوم بعملية التدقيق.

ويتبين لنا من الجدول (10) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 3.9719، والمعدل النسبي يساوي 79.438% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 14.204 وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 والأنحراف المعياري 0.94565 ، مما يدل على "أثر ودور العوامل الشخصية للمدقق الداخلي على متخذي القرار".

تحليل فقرات المحور الثاني : يتضمن هذا المحور سبعة فقرات بهدف قياس الفرضية الثانية والتي تنص على : " أدراك والوعي المسؤولين في الكليات لأهمية التدقيق الداخلي".

الجدول (11)

"أدراك والوعي المسؤولين في الكليات لأهمية التدقيق الداخلي"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	تستفيد أدارة العليا من وجود التدقيق الداخلي.	4.0471	1.16659	0.80942	12.405	0.000
2	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية في عمله.	4.1885	1.15898	0.8377	14.172	0.000

3	هناك علاقة تربط التدقيق الداخلي بمختلف الادارات.	4.1309	1.14185	0.82618	13.688	0.000
4	وظيفة التدقيق الداخلي مهمة داخل الكليات.	4.2042	1.05889	0.84084	15.717	0.000
5	يقدم المدقق الداخلي تقارير دورية للادارة العليا في الكلية.	3.6597	1.22446	0.73194	6.170	0.000
6	تأخذ الإدارة العليا تقارير المدقق باهتمام كبير.	3.8743	1.30784	0.77486	9.239	0.000
7	تعطي الإدارة العليا أهمية كبيرة للقرارت المالية	4.1099	1.18475	0.82198	12.948	0.000
	جميع فقرات المحور	3.9287	0.78190	0.78574	16.415	0.000

المصدر : من أعداد الباحثان با لاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول (11) الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني بأن أكبر المعدل النسبي بلغ 84.084 % الذي حصلت علية الفقرة رقم (4) والذي مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 المتعلقة بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي داخل الكليات مما يؤكد على أدراك والوعي عالي لدى الكليات ومدى الحاجه الى التدقيق الداخلي ، بينما حصل الفقرة رقم (2) على المرتبة الثانية والذي بلغ المعدل النسبي 83.77 % ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يؤكد على ضرورة أن يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية في عمله ويعتبر استقلال المدقق أحد المعايير الهامة لكى تتحقق الفاعلية في أنجاز أعماله، أما الفقرة أقل أهمية حسب عينة الدراسة مقارنة بالفقرات الأخرى هو الفقرة رقم (5) بلغ المعدل النسبي 73.194% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 بالرغم من أهمية كبيرة لهذا الفقرة أيضاً الذي ينص على "تقديم المدقق الداخلي تقارير دورية للادارة العليا في الكليات" الأ أنه حصل على أقل المعدل النسبي وهذا يدل على أن المدققين الداخليين لايقومون برفع تقارير الدورية الى الأدارات العليا كما يجب وإيصال نتائج المهمة مباشرة بتقرير مكتوب وموقع عند الضرورة وبعد الانتهاء من اعمال التدقيق.

يتبين لنا من الجدول (11) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 3.9287، والمعدل النسبي يساوي 78.574% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 16.415وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 والأنحراف المعياري 0.78190 ، مما يدل على" أدراك والوعي المسؤولين في الكليات لأهمية التدقيق الداخلي و ما له من دور فعال ومهم في تفعيل أدارة العليا " .

تحليل فقرات المحور الثالث: يتضمن هذا المحور سبعة فقرات بهدف قياس الفرضية الثالثة والتي تنص على "مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي للادارة العليا في أتخاذ القرارات" .

الجدول (12)

"مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي للادارة العليا في أتخاذ القرارات"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
1	يقوم التـدقيق الـداخلي بتوفير المعلومـات السـليمـة والـدقيقـة لمتخـذي القرار في الكليـة حتى تمكنهم من ايجاد الحلول والبدائل .	3.3979	1.70720	0.67958	3.221	0.000
2	تعتمد الادارة العليا في الكليات على التدقيق الداخلي في اتخاذ قراراتها.	4.2827	1.20248	0.85654	14.742	0.000
3	يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في اتخاذ القرارات.	3.8010	1.39254	0.7602	7.950	0.000
4	غالبا ماتكون القرارات ناجحة اذاما اعتمدت على التدقيق الداخلي.	4.0524	1.20411	0.81048	12.079	0.000
5	يساهم التدقيق الداخلي في الكشف عن مواطن الاختلال وتحديد نقاط الضعف والقوة في الكلية.	3.8220	1.30171	0.7644	8.727	0.000
6	يساهم التدقيق الداخلي في تحسين أدارة وأنظمة الرقابة الداخلية .	4.0262	1.20715	0.80524	11.746	0.000
7	يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الكلية الحالية والمستقبلية.	3.7906	1.27243	0.75812	8.587	0.000
جميع فقرات المحور		3.8581	0.88877	0.77162	13.344	0.000

المصدر : من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول (12) الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث بأن أكبر المعدل النسبي بلغ 85.654 % والذي حصلت علية الفقرة رقم (2) والذي بمستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 والمتعلقة بمدى أعتماد الادارة العليا في الكليات التقنية على التدقيق الداخلي في اتخاذ قراراتها، بينما حصل الفقرة رقم (6) على المرتبة الثانية والذي بلغ المعدل النسبي 80.524 % ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يؤكد على مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أدارة وأنظمة الرقابة الداخلية، أما الفقرة أقل أهمية حسب عينة الدراسة مقارنة بالفقرات الأخرى هو الفقرة رقم (1) بلغ المعدل النسبي 67.958% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني بأن التدقيق الداخلي أحياناً لايقوم بدورة فيما يخص بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار في الكلية حتى تمكنهم من ايجاد الحلول والبدائل وهذا يخل بدوره تجاه الأدارة. وكما يتبين لنا من الجدول (12) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث يساوي 3.8581، والمعدل النسبي يساوي 77.162% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي13.344وهي أكبر من قيمة T الجدولية ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 والأنحراف المعياري 0.88877، مما يدل على" دور ومساهمة التدقيق الداخلي للادارة العليا لأتخاذ القرارات " .

وتم أستخدام معامل الأرتباط بيرسون (Correlation de pearson) للتحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

الجدول (13)

معامل الارتباط بين أثر ودور القدرات الشخصية للمدقق الداخلي على متخذي القرار

المحور	الاحصاءات	على متخذي القرار
دور العوامل الشخصية للمدقق الداخلي	معامل الارتباط	0.728
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	46

المصدر : من أعداد الباحثان با لاعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول (13) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الاتباط r المحسوبة تساوي 0.728 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين القدرات الشخصيه للمدقق الداخلى على متخذ القرار وبذلك نقبل الفرضية الأولى.

الجدول (14)

معامل الارتباط بين" أدراك والوعي المسؤولين في الكليات لأهمية التدقيق الداخلي"

المحور	الاحصاءات	لأهمية التدقيق الداخلي
أدراك والوعي المسؤولين في الكليات	معامل الارتباط	0.76
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	46

المصدر : من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول (14) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الاتباط r المحسوبة تساوي 0.76 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين أدراك والوعي المسؤولين في الكليات لأهمية التدقيق الداخلي وبذلك نقبل الفرضية الثانية.

الجدول (15)

معامل الارتباط بين "مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي للادارة العليا في أتخاذ القرارات"

المحور	الاحصاءات	لأتخاذ القرارات
دور ومساهمة التدقيق الداخلي للادارة العليا في أتخاذ القرارات	معامل الارتباط	0.562
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	46

المصدر : من أعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

ويتبين لنا من الجدول رقم (15) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الاتباط r المحسوبة تساوي 0.562 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين "مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي للادارة العليا في أتخاذ القرارات وبذلك نقبل الفرضية الثالثة.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال أستعراض نتائج تحليل بيانات الدراسة ونتائج أختبار الفرضيات يمكن أستنتاج الأتي :

1- إن أكثر القدرات الشخصية تأثيراً على دور المدقق الداخلي في المؤسسات المبحوثة هو التأهيل المستمر ، مما يعني حاجة المدققين للتطوير وتحسين المستمر وحضور دورات عن كل المستجدات التي تضاف إلى مهامهم ويتطلب قيامهم بها ، أو المعايير الجديدة التي يتطلب الالتزام بها .

2- هناك ضعف في فهم المدققين في المؤسسات المبحوثة لدورهم في وقدرتهم على أنجاز الأعمال الموكلة إليهم بكفاءة ، وقبولهم أحياناً لمسؤليات تنفيذية متعلقة بأدارة.

3- لايوجد دور فعال للتدقيق الداخلي في المؤسسات المبحوثة في المراقبة والمتابعة للأمور الأدارية وأنهم يتركزون فقط على الأمور المالية.

4- تتعرض التدقيق الداخلي في المؤسسات المبحوثة الى ضغوطات داخلية في بعض الأحيان التي تحول دون مساهمتها الفعالة في عملية أتخاذ القرارات.

5- لاتوجد خبرة كافية لدى بعض من موظفي وحدة التدقيق الداخلي في المؤسسات المبحوثة وخصوصاً حول المعاملات المالية .

6- لايوجد تطابق بين المسمى الوظيفي وتخصص بعض العاملين في وحدة التدقيق الداخلي في المؤسسات المبحوثة ، بل أن تخصصات بعض العاملين فيها بعيدة جداً عما يجب ان يكون عليه تخصصهم .

ثانياً: التوصيات

لتحسين دور وأهمية التدقيق الداخلي في أتخاذ القرارات نوصي بالأتي :

1- يجب على الدولة إنشاء معهد لتطوير المدققين الداخليين ، ويمنح شهادات معتمدة بذلك ، ويعطي دورات تدريبية للمدققين المؤهلين لرفع كفأتهم ، ولضمان التحسين المستمر وكما يجب على أدارة المؤسسات المبحوثة بتشجيع المدققين ويساعدهم مادياً ومعنوياً لكي يشارك في تلك الدورات وأخذ تلك الشهادات .

2- على أدارة المؤسسات المبحوثة تدعيم مقومات أستقلالية المدققين الداخليين من بعض التأثيرات الداخلية لكي يتمكن من القيام بأداء مهامهم على أكمل وجه مما ينعكس أيجابياً على عملية أتخاذ القرارات .

3- على الجامعات والمعاهد المتخصصة عقد الندوات والمؤتمرات والدراسات الخاصة بالتدقيق الداخلي وتوضيح للدور وأهمية تلك الوظيفة في المؤسسات .

4- على أدارة المؤسسات المبحوثة والمدققين الداخليين الالتزام بالمعايير الدولية فيما يخص بوظيفة التدقيق الداخلي بما يعزز مساهمتها في أتخاذ القرارات.

5- ضرورة الاهتمام بالتوصيات والأقتراحات التي تقدم من قبل التدقيق الداخلي سواء كان شفوياً أو كتابياً والتي تتدرج ضمن تقاريرها والتي تساعد على اتخاذ القرارات المالية السليمة.

6- يجب أن لايتركز نشاط التدقيق الداخلي في المؤسسات المبحوثة على الأمور المالية فقط ، بل ضرورة أن يشمل تدقيقاً للأمور الأدارية بنفس الدرجة والقوة والتركيز بأعتبارها وظيفة ساندة للأدارة بما يضمن فعالية وكفاءة القرارات.

7- تحسيس المدققين الداخليين في المؤسسات المبحوثة بالدور الفعال الذي يجب أن تلعبه مهنة التدقيق في التقليل من ممارسات السلبية وحالات الغش وإيجاد الثغرات واقتراح الحلول الممكنة بأعتبارها وسيلة الداخلية هدفها مراقبة تصرفات موظفي داخل المؤسسة اذ يجب على ممارسي المهنة وضع المصلحة العامة فوق كل الاعتبارات بعيداً عن التبعية للأدارة .

المصـــادر

أولاً: الكتب

1- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء، 1999.

2- ابراهيم عبد الواحد نائب واخرون، نظرية القرارات (نماذج واساليب كمية محسوبة)، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2001 .

3- خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2006 .

4- مسعود صديقي، وأحمد نقار ،المراجعةالداخلية، مطبعة مزواره ، الطبعة الأولى، الوادي، الجزائر ، 2010 .

5- مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية،عمان، الأردن ، .2010

6- محمد السيد سرايا، عبد الفتاح الصحن، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

7- محمد الصيرفي، القرار الأداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2008.

8- نصر كاسر المنصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد، عمان، 2006 .

9- فتحي رزق السوافيري ،سمير كامل محمد،محمود مراد مصطفى، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002 .

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

1- عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011-2012، مذكرة غير منشورة.

2- لطفي شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 .

3- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، منشورة، جامعة الجزائر 2010 -2011 .

4- شادي صالح البيجرمي ، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر ، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2012.

ثالثاً:المداخلات والمجلات

1- مليكة زغيب والياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، مداخلةضمن الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ابريل 2009.

2- مسعود درواسي ، ضيف الله محمد الهادي ، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والأداري ، مداخلة في الملتقى الوطني حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والأداري ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2012.

3- الوافي الطيب، نظام المعلومات وأثره على عملية أتخاذ القرارات، مجلة العلوم الأقتصادية وعلوم التيسير ، الجزائر ، عدد 10 ، 2010 .

رابعاً: المصادر باللغة الأجنبية

1- Danar, Hermanson and Larry E, Ritten Berg, Art ,Cit,2005.

2- Protiviti Independent Risk Consulting, Technology International Audit - Diagnostic Review, 2004.

3-The Institute of Internal Auditors Standards and Guidance,2008.

الملحق

الموضوع / أستمارة أستبانة

أخي الفاضل.... أختي الفاضلة

تمثل أســتمارة الأســتبانة هذه جزءاً من متطلبات إعداد بحث تحت عنوان ***:"أهمية التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرارات*- "دراسة أستطلاعية لأراء عينه من مجمع الكليات التقنية في جامعة السليمانية التقنية "**

وتعد هذه الأســتمارة مقياســاً يعتمد لأغراض البحث العلمي ، والمطلوب منك أن تضــع علامة (√) في المكان المخصص للأجابة ، علماً بأن الآجابه تستخدم حصراً لآغراض البحث العلمي دون ضرورة لذكر الأسم.

شاكرين تعاونكم معنا.....

الباحثان

اولاً: المعلومات العامة

1- أفراد العينة حسب الجنس:

ذكر..... ، أنثى .....

2- العمر:

أقل(من 30 سنة).....**،** من (30 إلى 40 سنة).....، من (40 إلى 50 سنة) .....،
أكثر(من 50 سنة).....

3- التحصيل العلمي:

الثانوي ..... ،دبلوم **.....** ، بكالوريوس.....، ماجستير.....،أخرى يرجى التحديد**.....**

4- التخصص العلمي:

إدارة أعمال**.....** ،محاسبة**.....،** اقتصاد..... ، أخرى يرجى التحديد.....

5- المنصب الوظيفي:

مدير شعبة التدقيق الداخلي.....، مدقق داخلي **.....،** مدير شعبة المالية.....،

موظفو الشعبة المالية .....

6- عدد سنوات الخبرة العملية:

أقل من 5 سنوات **.....** ،من (5 – 10) **.....**،من (10 – 15) **.....** ،من (15 سنة فأكثر)..... .

7- عدد دورات تدريبية في مجال المحاسبة والتدقيق :

ولادوره .....، دورة واحده ..... ، دورتان ..... ، أكثر من دورتان ..... .

ثانياً: المعلومات المتعلق بالبحث

المحور الأول: أهمية القدرات الشخصية للمدقق الداخلي وتأثيرها على متخذي القرار.

ت	الفقرة	بدائل الأجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تتوفر المؤهلات العلمية لدى المدقق الداخلي.					
2	تتوفر الخبرة العملية بالتدقيق الداخلي .					
3	التأهيل وتطوير المستمر للمدقق الداخلي.					
4	المهارات التحليلية لدى المدقق الداخلي.					
5	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية.					
6	معرفة المدقق الداخلي بأساليب الأدارة وتقنياتها.					
7	بذل العناية المهنية عند أداء مهام التدقيق الداخلي .					

المحور الثاني: مدى أدراك والوعي المسؤولين في الكليات لأهمية التدقيق الداخلي.

ت	الفقرة	بدائل الأجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وظيفة التدقيق الداخلي مهمة داخل المؤسسة.					
2	تستفيد أدارة الكليات من وجود التدقيق الداخلي.					
3	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية في عمله.					
4	هناك علاقة تربط التدقيق الداخلي بمختلف الادارات في الكلية.					
5	يقدم المدقق الداخلي تقارير دورية للادارة العليا في الكلية.					
6	تأخذ الإدارة العليا تقارير المدقق باهتمام كبير.					
7	تعطي الإدارة العليا أهمية كبيرة للقرارت المالية .					

المحور الثالث : مدى دور ومساهمة التدقيق الداخلي أداره الكليات في أتخاذ القرارات.

ت	الفقرة	بدائل الأجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يقوم التدقيق الداخلي بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار في الكلية حتى تمكنهم من ايجاد الحلول والبدائل .					
2	تعتمد الادارة العليا في الكليات على التدقيق الداخلي في اتخاذ قراراتها.					
3	يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في اتخاذ القرارات.					
4	غالبا ماتكون القرارات ناجحة اذاما اعتمدت على التدقيق الداخلي.					
5	يساهم التدقيق الداخلي في الكشف عن مواطن الاختلال وتحديد نقاط الضعف والقوة في الكلية.					

6	يساهم التدقيق الداخلي في تحسين أدارة وأنظمة الرقابة الداخلية .					
7	يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الكلية الحالية والمستقبلية.					